

(رَبُّ أَجْمَلُ هَذَا بِلَدًا آمِنًا)

القرارات و الاصلاحات

الحكومة العراقية - تشرين الاول ٢٠١٩

هذا الكراس .. يحتوي على حُزم القرارات الثلاث والخطوات والاجراءات والإصلاحات العاجلة والتوجيهات التي أصدرتها الحكومة في جلسات مجلس الوزراء الإعتيادية والاستثنائية التي عقدت في (شهر تشرين الأول ٢٠١٩) وقرارات مجلس الأمن الوطني والمجلس الأعلى لمكافحة الفساد والمواقف واللجان ذات الصلة بالإستجابة للمطالب المشروعة للمتظاهرين وإستمرارا لتنفيذ البرنامج الحكومي، وصولا الى التقرير النهائي للجنة الوزارية العليا للتحقيق في الأحداث التي رافقت التظاهرات، والكلمة التي القاها السيد رئيس مجلس الوزراء ليلة ٢٥ تشرين الاول حول الاجراءات الاصلاحية العاجلة والتي تضمنت العديد من الاجراءات والاصلاحات التي تمس تعديل وإقرار اهم القوانين المتعلقة بتلبية المطالب والتعديلات الدستورية وتفعيل الانشطة الاقتصادية ورؤيته الشاملة للإصلاح.

جدير ذكره ان هذه القرارات والتوجيهات دخلت حيز التنفيذ خلال الشهر نفسه وبأشدرت جميع اللجان بتنفيذ القرارات الخاصة بالتعيينات واستيعاب الخريجين وحملة الشهادات العليا والمحاضرين واصحاب العقود واعادة المفسوخة عقودهم الى وزارتي الدفاع والداخلية، وتقديم تعويضات لذوي الشهداء وللمصابين، وفرز وتوزيع وتمليك الأراضي والدور السكنية، وتقديم تسهيلات للمستثمرين وللفاعلين والمزارعين ومُنح شهرية وبرامج لتأهيل وتشغيل العاطلين، الى جانب النظر في إصلاح العديد من القوانين وسن التقاعد، ومتابعة متواصلة من قبل جميع الوزارات في قطاعات عملها المتنوعة وعمل دؤوب في جميع المحافظات.

المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء

- نريد بناء الدولة، وهذا هو الهدف الجامع الذي يضمن حياةً حرةً كريمةً لجميع العراقيين.
- نحن من هذا الشعب المضحي وإليه، وندرك العذابات التي كابدها على مدى العقود الطويلة الماضية.
- لن نقول ما لا نعتقد بأننا قادرون على تنفيذه.. لقد عودناكم على أن نعد فنفي، وأن نفعل ثم نقول.

عادل عبد المهدي
رئيس مجلس الوزراء
٣ تشرين الاول ٢٠١٩



رئيس مجلس الوزراء يصدر توجيهات لإستيعاب حملة الشهادات العليا وإيجاد فرص عمل لهم

١ تشرين الاول ٢٠١٩

وجه رئيس مجلس الوزراء السيد عادل عبدالمهدي بما يأتي:

بغية استيعاب مؤسسات الدولة والكليات والجامعات الاهلية كافة لحملة الشهادات العليا والانتفاع من قدراتهم العلمية والبحثية والنهوض بمستوى ادائها خدمة لمسيرة البناء والإصلاح، ولغرض إيجاد فرص عمل لهم والاستفادة من خبراتهم، وجهدنا بمايأتي:

١. اطلاق الدرجات الوظيفية للتعين على حركة الملاك للسنوات (٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩) ضمن ملاك الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات.

٢. تعيين حملة الشهادات العليا وتوزيعهم على الوزارات كافة حسب قانون تشغيل حملة الشهادات العليا رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٧، وتكون بنسبة (١٥٪) من المجموع الكلي للدرجات الوظيفية الشاغرة المعلن عنها في كل دائرة من دوائر الدولة.

٣. زيادة نسبة تعيين أصحاب الشهادات العليا لتصبح بما لا تقل عن (٣٠٪) من الدرجات الوظيفية الاجمالية المخصصة للجامعات والكليات الحكومية.

٤. الزام الجامعات والكليات الاهلية بتعيين حملة الشهادات العليا ضمن الملاكات التدريسية والإدارية استناداً لأحكام المادة (٤) من القانون رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٧ بما لا يقل عن نسبة (٦٠٪) من الملاكات آنفاً، على ان تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالإشراف والمتابعة على ما تقدم، استناداً لأحكام المادة (١٠/أولاً) من احكام قانون التعليم العام الأهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦، ويتم تحديد عدد المحاضرين من المعينين على الملاك الدائم في الجامعات الحكومية ودوائر الدولة كافة بما لا يزيد عن نسبة (٢٠٪) من أعضاء الهيئة التدريسية على ملاك الكلية أو



الجامعة الاهلية المؤسسة وفقاً لأحكام القانون آنفاً.
٥. قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإعداد عقود نموذجية تلتزم بها الكليات والجامعات الاهلية عند التعاقد معها مع حملة الشهادات العليا وبما يضمن حقوق أصحاب الشهادات.



رئيس مجلس الوزراء يصدر توجيهات حول نسبة الأيدي العاملة في المشاريع الاستثمارية واحتساب خدمة المهندسين في القطاع الخاص

١ تشرين الاول ٢٠١٩

وجّه رئيس مجلس الوزراء السيد عادل عبدالمهدي بما يأتي:

١. التأكيد على تنفيذ أحكام المادة (٣٠) من نظام الاستثمار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ الذي حدد حجم الأيدي العاملة المحلية بما لا يقل عن نسبة (٥٠٪) من اجمالي الأيدي العاملة في المشروع الاستثماري.
٢. قيام الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات بأخذ الإجراءات الملزمة بشأن زيادة عدد العاملين من المهندسين والفنيين وأصحاب الاختصاص العراقيين في الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات المذكورة آنفاً.
٣. قيام وزارة النفط والجهات الحكومية الأخرى بتضمين العقود التي ستبرم مع الشركات الأجنبية نصوصاً تضمن تحديد نسبة لا تقل عن (٥٠٪) من كوادرها الهندسية والخاصة للمهندسين واصحاب المهن المتخصصة.
٤. احتساب خدمة المهندسين العاملين في القطاع الخاص في حال جرى تعيينهم على الملاك الدائم استناداً لأحكام المادة (٥) من قانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ وفق الآليات الاصولية لاحتسابها، على ان يكون المذكورون آنفاً من العمال المضمونين.
٥. قيام دائرة العمل والتدريب المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بحسب الاختصاص باستيعاب المهندسين حديثي التخرج وتدريبهم استناداً الى المهمات المكلفة بها بموجب القانون.



مجلس الوزراء يقرر استيعاب حملة الشهادات العليا

١ تشرين الأول ٢٠١٩

عقد مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية، يوم الثلاثاء ١ تشرين الأول ٢٠١٩، برئاسة رئيس مجلس الوزراء السيد عادل عبد المهدي.

وفي بداية الجلسة قدم رئيس مجلس الوزراء السيد عادل عبد المهدي إيجازاً عن آخر التطورات، وناقش المجلس القضايا المطروحة على جدول أعماله، وأصدر عدداً من القرارات والتوجيهات.

وقرر المجلس الموافقة على آلية تنفيذ الفقرة (١) من قرار مجلس الوزراء: (٩٣ لسنة ٢٠١٩) بشأن مشاكل ومعيقات شريحة المقاولين. كما قرر الموافقة على تعديل نص المادة (١) من مشروع قانون تعديل قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠.

ووافق مجلس الوزراء على أولويات مشاريع القوانين /وعلى ما يأتي:

١. التوصية الى مجلس النواب بسحب مشروع قانون تنظيم إنشاء علاوي بيع الفواكه والخضر والحيوانات.

٢. التوصية الى مجلس النواب بالتريث بشأن اقرار مشروع قانون النفط والغاز لحين إجاز مشروع قانون تعديل قانون شركة النفط الوطنية وإجاز مشروع قانون النفط والغاز المعروض على مجلس الدولة.

وقرر المجلس الموافقة على تعديل تسمية (الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية / الفرات الأعلى والأوسط)، لتصبح (الشركة العامة لنقل الطاقة الكهربائية / الفرات الأوسط) في وزارة الكهرباء، استناداً الى احكام المادة (٣) من قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ المعدل، كما وافق على تعديل الفقرة (١) من قرار مجلس الوزراء: (٩ لسنة ٢٠١٩) بشأن التعاقد مع عدد من الخبراء من الأباتا أو الأيكاو، الى جانب الموافقة على تعديل الفقرة (٢) من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٧) لسنة ٢٠١٨، وذلك بإضافة وزير الثقافة الى لجنة العلماء .

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على تأليف الفريق الرئاسي لمتابعة المشاريع.



وأصدر السيد رئيس مجلس الوزراء توجيهات مهمة لإستيعاب حملة الشهادات العليا وإيجاد فرص عمل لهم، وحول نسبة الأيدي العاملة في المشاريع الاستثمارية واحتساب خدمة المهندسين في القطاع الخاص، وكما يأتي:

بغية استيعاب مؤسسات الدولة والكليات والجامعات الأهلية كافة لحملة الشهادات العليا والانتفاع من قدراتهم العلمية والبحثية والنهوض بمستوى أدائها خدمة لمسيرة البناء والإصلاح. ولغرض إيجاد فرص عمل لهم والاستفادة من خبراتهم، وجهنا بما يأتي:

١. إطلاق الدرجات الوظيفية للتعيين على حركة الملاك للسنوات (٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩) ضمن ملاك الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات.

٢. تعيين حملة الشهادات العليا وتوزيعهم على الوزارات كافة حسب قانون تشغيل حملة الشهادات العليا رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٧، وتكون بنسبة (١٥٪) من المجموع الكلي للدرجات الوظيفية الشاغرة المعلن عنها في كل دائرة من دوائر الدولة.

٣. زيادة نسبة تعيين أصحاب الشهادات العليا لتصبح بما لا تقل عن (٣٠٪) من الدرجات الوظيفية الاجمالية المخصصة للجامعات والكليات الحكومية.

٤. الزام الجامعات والكليات الأهلية بتعيين حملة الشهادات العليا ضمن الملاكات التدريسية والإدارية استناداً لأحكام المادة (٤) من القانون رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٧ بما لا يقل عن نسبة (١٠٪) من الملاكات آنفاً. على ان تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالإشراف والمتابعة على ما تقدم، استناداً لأحكام المادة (١٠/أولاً) من احكام قانون التعليم العام الأهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦، ويتم تحديد عدد المحاضرين من المعينين على الملاك الدائم في الجامعات الحكومية ودوائر الدولة كافة بما لا يزيد عن نسبة (٢٠٪) من أعضاء الهيئة التدريسية على ملاك الكلية أو



الجامعة الالهية المؤسسة وفقاً لأحكام القانون آنفاً.

٥. قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإعداد عقود نموذجية تلتزم بها الكليات والجامعات الالهية عند تعاقدها مع حملة الشهادات العليا وبما يضمن حقوق أصحاب الشهادات.

كما وجهه السيد رئيس مجلس الوزراء بما يأتي:

١. التأكيد على تنفيذ أحكام المادة (٣٠) من نظام الاستثمار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ الذي حدد حجم الايدي العاملة المحلية بما لا يقل عن نسبة (٥٠٪) من اجمالي الايدي العاملة في المشروع الاستثماري .

٢. قيام الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات بأخذ الإجراءات الملائمة بشأن زيادة عدد العاملين من المهندسين والفنيين وأصحاب الاختصاص العراقيين في الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات المذكورة آنفاً.

٣. قيام وزارة النفط والجهات الحكومية الاخرى بتضمين العقود التي ستبرم مع الشركات الاجنبية نصوصاً تضمن تحديد نسبة لا تقل عن (٥٠٪) من كوادرها الهندسية والمخصصة للمهندسين واصحاب المهن المتخصصة.

٤. احتساب خدمة المهندسين العاملين في القطاع الخاص في حال جرى تعيينهم على الملاك الدائم استناداً لأحكام المادة (٥) من قانون العمل رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ وفق الآليات الاصولية لاحتسابها. على ان يكون المذكورون آنفاً من العمال المضمونين.

٥. قيام دائرة العمل والتدريب المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بحسب الاختصاص باستيعاب المهندسين حديثي التخرج وتدريبهم استناداً الى المهتمات المكلفة بها بموجب القانون.



مجلس الأمن الوطني يعقد جلسة طارئة لتدارس الأحداث المؤسفة التي رافقت التظاهرات

٢ تشرين الاول ٢٠١٩

عقد مجلس الأمن الوطني جلسة طارئة (يوم الاربعاء) برئاسة رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة السيد عادل عبدالمهدي لتدارس الاحداث المؤسفة التي رافقت تظاهرات يوم امس الثلاثاء وسقوط عدد من الضحايا والمصابين في صفوف المواطنين ومنتسبي القوات الامنية. ويؤكد المجلس على حرية التظاهر والتعبير والمطالب المشروعة للمتظاهرين. وفي الوقت نفسه يستنكر الاعمال التخريبية التي رافقتها. كما اكد المجلس على اتخاذ الاجراءات المناسبة لحماية المواطنين والممتلكات العامة والخاصة. وكذلك تحديد قواطع المسؤولية للقوات الامنية. ويؤكد المجلس على تسخير كافة الجهود الحكومية لتلبية المتطلبات المشروعة للمتظاهرين.

كما اكد المجلس على أهمية دور الإعلام في التوعية بأهمية الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها. من خلال الإعلام الحكومي وشبكة الإعلام العراقي ووسائل الإعلام الوطنية بتسليط الضوء على الجهود والمنجزات الحكومية المبذولة في المجالات كافة. وكشف الخروقات وأي عملية اعتداء او حرق او نهب للممتلكات العامة والخاصة واستهداف القوات الأمنية التي تؤدي واجبها بحماية المتظاهرين بمختلف الوسائل.



حزمة القرارات الأولى

٦ تشرين الأول ٢٠١٩

اصدر مجلس الوزراء الحزمة الأولى من القرارات المهمة في الجلسة الاستثنائية التي دعا اليها رئيس مجلس الوزراء السيد عادل عبد المهدي ، والتي عقدت ليل السبت استجابة لمطالب المتظاهرين وعموم المواطنين ولما ورد في نص خطبة المرجعية الدينية العليا.

واصدر مجلس الوزراء (الحزمة الأولى) من القرارات، وكما يلي:

١. فتح باب التقديم على الأراضي السكنية المخصصة لذوي الدخل المحدود والفئات الأخرى بحسب قرار مجلس الوزراء الخاص بذلك، وفي المحافظات كافة.

٢. استكمال توزيع (١٧٠٠٠) سبعة عشر ألف قطعة سكنية للمستحقين من ذوي الدخل المحدود في محافظة البصرة وخلال فترة زمنية لا تتجاوز أربعة أسابيع.

٣. اعداد وتنفيذ برنامج وطني للإسكان يشمل بناء (١٠٠٠٠٠) مائة ألف وحدة سكنية موزعة على المحافظات، ومنح الأولوية للمحافظات والمناطق الأكثر فقرا.

٤. يتولى المحافظون كافة تشكيل لجان لفرز أسماء العوائل الأكثر حاجة في محافظاتهم، من فئة المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية، من اجل شمولهم بتوزيع الأراضي السكنية، ورفع الأسماء الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء خلال مدة أسبوعين.

٥. تتولى وزارة المالية تعزيز رصيد صندوق الإسكان من اجل زيادة عدد المقترضين وتمكينهم من بناء الوحدات السكنية على قطع الأراضي التي ستوزع على المواطنين وتضمن ذلك في موازنة ٢٠٢٠ وتكون القروض معفاة من الفوائد وفقا لقانون الصندوق.

٦. منح (١٥٠٠٠٠) مائة وخمسين الف شخص من العاطلين من لا يملكون



القدرة على العمل منحة شهرية قدرها (١٧٥٠٠٠) مائة وخمسة وسبعين الف دينار لكل شخص ولدة ثلاثة اشهر. بلغ كلي قدره (٧٨٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ثمانية وسبعون ملياراً ونصف المليار دينار.

٧. انشاء مجمعات تسويقية حديثة (اكشاك) في مناطق تجارية في بغداد والمحافظات تتوزع على المشار اليهم في الفقرة السابقة خلال مدة ثلاثة اشهر وبكلفة كلية قدرها (١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ستون مليار دينار على ان يتعهد صاحب الكشك بتشغيل اثنين من العاطلين عن العمل لضمان توفير ما لا يقل عن (٤٥٠٠٠) خمسة وأربعين الف فرصة عمل للمواطنين مع مراعاة إعطاء الأولوية لمن ازيلت اكشاكهم.

٨. اعداد برنامج لتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل من يملكون القدرة على العمل وبعده (١٥٠٠٠٠) مائة وخمسين الفاً من الشباب الخريجين وغير الخريجين مع صرف منحة مالية خلال فترة التدريب البالغة (٣) ثلاثة اشهر قدرها (١٧٥٠٠٠) مائة وخمسة وسبعون الف دينار شهرياً لكل شخص، وبمبلغ إجمالي قدره (٧٨٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ثمانية وسبعون ملياراً ونصف المليار دينار من اجل تأهيلهم، وتشغيل من يجتاز منهم الدورات التدريبية بنجاح في الشركات الاستثمارية العاملة في العراق.

٩. منح الناجحين في الدورات التدريبية المذكورة أعلاه قروضاً ملائمة لتأسيس مشاريع متوسطة او صغيرة من صندوق القروض المدرة للربح في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية او منحهم قروضا من خلال مبادرة البنك المركزي لإقراض الشباب والبالغة (ترليون) دينار.

١٠. شمول العاطلين عن العمل من المشتركين ببرنامج التدريب أنفاً بقانون الخدمات الصناعية بمنحهم قطعة ارض مخدومة لأنشاء مشروع صناعي مع تمتعهم بكافة الامتيازات التي يوفرها القانون المذكور.

١١. تتولى وزارة الدفاع فتح باب التطوع للشباب من عمر (١٨-٢٥) سنة



عبر البوابة الالكترونية او مراكز الاستقبال في المحافظات اعتبارا من يوم ٢٠١٩/١٠/١٥.

١٢. قيام وزارتي الدفاع والداخلية باتخاذ الإجراءات الأصولية لإعادة المفسوخة عقودهم في المحافظات كافة.

١٣. تتولى وزارة التربية اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعاقد مع المحاضرين المتطوعين وإدراج التخصيصات المالية المطلوبة ضمن موازنة ٢٠٢٠ وفقا للحاجة والتخصص.

١٤. تتولى وزارة الزراعة اتخاذ الإجراءات الأصولية لإعفاء الفلاحين من مبالغ استئجار الأراضي الزراعية المترتبة بذمتهم سابقا ولغاية ٢٠١٩/١٢/٣١.

١٥. يتولى المحافظون وبالتنسيق مع دوائر الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية تهيئة قوائم بالعوائل المحرومة المستحقة لغرض منحهم رواتب الرعاية الاجتماعية وبعدد (٦٠٠٠٠٠) ستمائة الف عائلة.

١٦. اعتبار الضحايا من المتظاهرين والأجهزة الأمنية شهداء وشمولهم بالقوانين النافذة ومنح عوائلهم الحقوق والامتيازات المترتبة على ذلك.

١٧. تتولى وزارة الصحة تقديم الخدمات العلاجية للجرحى من المتظاهرين والقوات الأمنية وتوفير كامل الاحتياجات على نفقة الحكومة بما في ذلك العلاج خارج العراق ان تطلب ذلك.

ووجه مجلس الوزراء الوزارات والجهات المعنية الأخرى بتنفيذ القرارات أعلاه بحسب الاختصاص. كما قرر المجلس مناقشة الحزمة الثانية من القرارات المتعلقة بالإصلاحات ومطالب المتظاهرين في الجلسة المقبلة. والاستمرار باتخاذ القرارات اللازمة في الجلسات اللاحقة.



مجلس الوزراء يصدر عددا من القرارات ويقر (حزمة القرارات الثانية)

٨ تشرين الاول ٢٠١٩

عقد مجلس الوزراء جلسته الاعتيادية يوم الثلاثاء ٨ تشرين الأول ٢٠١٩. برئاسة رئيس مجلس الوزراء السيد عادل عبد المهدي. حيث استعرض آخر التطورات والجهود التي تبذلها الحكومة لتلبية مطالب المواطنين والمتظاهرين على وجه الخصوص. ولقاءاته مع شرائح اجتماعية مختلفة وعدد من المسؤولين لإيجاد الحلول المناسبة بعد عودة الحياة الى طبيعتها في بغداد والمحافظات. وناقش المجلس حزمة القرارات الثانية ووافق عليها. كما استضاف مجلس الوزراء السادة المحافظين لبحث احتياجات ومطالب المحافظات ومشاريعها الخدمية والاستثمارية الخاصة بالسكن والخدمات وتوفير فرص العمل ومحاربة الفقر والبطالة.

وشهدت الجلسة الموافقة على قيام وزارة الزراعة بإعتماد قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٩٣ لسنة ٢٠١٨) للموسم الزراعي الحالي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ مساواة بالموسم الزراعي السابقة ويتم تغطية الكلف من مبالغ دعم المزارعين ويتحمل صندوق دعم البذور نسبة ٥٠٪ من دعم مكافأة الرتبة.

واقرّ مجلس الوزراء توصية المجلس الوزاري للخدمات الاجتماعية بشأن الموافقة على اطفاء نسبة ٧٥٪ من مبالغ شراء قطع الاراضي السكنية في قسبة القوش لأهالي القسبة حصرا من الديانة المسيحية لغرض ايقاف الهجرة.

وتمت الموافقة على توصية المجلس الوزاري للاقتصاد بشأن الموافقة على طلب وزارة التخطيط بخصوص التريث في استيراد وحدات البناء خفيفة الوزن (الثرمستون) ومادة الشبيس بنوعيه المصنوع من مادة (الذرة.البطاطا) من ٢٠٢٠/١/١ ولدة ٦ اشهر.

واقرّ مجلس الوزراء محضر اجتماع لجنة الأمر الديواني ٣٥ لسنة ٢٠١٩ بشأن مشروع إنشاء ١٣٠ مدرسة في الاحوار.

وتمت الموافقة على استثناء الفقرة (ز-١) من المادة ٣ من تعليمات



الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٩ ليكون الشراء او التأجير من خلال لجان المشتريات لغاية ١٠٠ مليون دينار وبدون تنظيم عقد.

ووافق المجلس على منح السادة الوزراء والمحافظين صلاحية توجيه الدعوات المباشرة الى الشركات المقاوله المنفذة لمشاريع داخل العراق استثناءً من احكام المادة ٣/ خامسا من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ شريطة مراعاة توافر الاختصاص والامكانيات الفنية والمالية في تلك الشركات لتنفيذ هذه المشاريع ولغاية نهاية ٢٠١٩ بإشراف وزارة التخطيط.

كما وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون التعديل الثاني لقانون التدرّج الطبي البيطري رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٠ والذي دقّه مجلس الدولة واحالته الى مجلس النواب.



حزمة القرارات الثانية

٨ تشرين الاول ٢٠١٩

اصدر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت يوم الثلاثاء ٨ تشرين الأول ٢٠١٩، برئاسة رئيس مجلس الوزراء السيد عادل عبد المهدي الحزمة الثانية لإجراءات مجلس الوزراء العاجلة في تلبية مطالب المتظاهرين. اولاً. تشكيل اللجنة العليا لتوزيع الاراضي السكنية برئاسة السيد رئيس الوزراء وعضوية كل من:

١. السيد وزير الإعمار والاسكان نائبا لرئيس اللجنة

٢. الامين العام لمجلس الوزراء عضوا

٣. رئيس سكرتارية الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات عضوا

٤. مدير عام عقارات الدولة عضوا

٥. مدير عام المساحة العسكرية – وزارة الدفاع عضوا

٦. مدير عام الاراضي الزراعية – وزارة الزراعة عضوا

٧. ممثل عن مكتب رئيس الوزراء عضوا

٨. مدير عام التسجيل العقاري عضوا

تتولى اللجنة:

١. تهيئة الاراضي الزراعية اللازمة لتخصيص القطعة السكنية للمستحقين من المواطنين استنادا للقرار رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٩.

٢. دراسة توسيع الحدود البلدية ومايتطلبه من اطفاء واستملاك وتعديل استعمال الاراضي وتغيير جنسها لأغراض اعمال اللجنة.

ثانياً. تضمين مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠٢٠ جميد العمل بالقوانين والتعليمات النافذة التي تمنح الحق باستلام الشخص اكثر من راتب او تقاعد او منحة وتخييره باستلام احدها.



ثالثاً. تتولى وزارة الكهرباء توزيع منظومات طاقة شمسية متكاملة الى ٣٠٠٠ عائلة فقيرة مجاناً وبتخصيص اجمالي قدره (١٥) مليار دينار. رابعاً. لغرض توفير عدد كبير من فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل تقرر:

١. قيام وزارة التجارة بتبسيط إجراءات تسجيل الشركات الصغيرة للشباب (للفئة العمرية ١٨-٣٥ سنة) واعفائهم من الاجور المستحدثة لغرض توفير فرص عمل لهذه الفئة في الاعمال الالية:

- أ- شركات التنظيف (المؤسسات التعليمية، المؤسسات الصحية، المجمعات السكنية الاستثمارية)
- ب- شركات البستنة وهندسة الحدائق.
- ج- شركات المقاولات للأعمال الثانوية.
- د- محطات تدوير النفايات.
- هـ- شركات البرمجيات.
- و- أخرى.

٢. تمنح الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات صلاحية الإحالة المباشرة لاعمال (الترميم، الصيانة، الإنشاء، التوسيع والاضافة، النصب، التشغيل، التجهيز، التنظيف، النقل) والتي كلفها تصل لغاية ٥٠٠ مليون دينار، وكذلك المشاريع التي تقل كلفتها عن مليار دينار الى هذه الشركات أو متعهدين من الشباب العراقيين غير المصنفين واستثناءً من أساليب التعاقد المنصوص عليها في المادة (٣) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ وتعليمات تنفيذ الموازنة النافذة في وقتها.

٣. على الشركات الحاصلة على عقود حكومية من الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات إحالة جزءً من اعمالها وبما لا يتجاوز (٥٠٠) مليون دينار الى متعهدين غير مصنفين من خلال التعاقد معهم



بصيغة (عقد مسمّى) لدى صاحب العمل أو جهة التعاقد لضمان حقوق الأطراف المتعاقدة الثانوية. وتتولى وزارة التخطيط اصدار ضوابط تسهيل وتنفيذ هذا الموضوع والمذكور آنفاً في الفقرة رابعا (٢).

٤. تتولى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير السيارات المتنقلة الخاصة بصناعة الأكلات الجاهزة والمرطبات والمشروبات الساخنة والسيارات التخصصية (مثل: سيارات الصيانة والتنظيف بأنواعها) للشباب العاطلين عن العمل من المسجلين في قاعدة البيانات لديها وتمول إما من خلال:

أ- صندوق القروض المدرة للربح في وزارة العمل.

ب- أو القروض الميسرة وبفائدة رمزية من مصرفي الرافدين والرشيد بالنسبة لغير المسجلين بقاعدة بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٥. تتولى أمانة بغداد والمحافظات تبسيط إجراءات منحهم اجازة ممارسة المهنة وتنظيم أماكن وقوفهم في المناطق التجارية.

٦. يعفى هذا النوع من السيارات من رسوم الكمارك.

خامسا. تتولى وزارة الكهرباء تشغيل الشباب العاطلين عن العمل من الفئة العمرية (١٨-٣٥) سنة بالعمل كجباة لإجور الكهرباء وحسب مناطق سكنهم وفقا للفواتير التي تصدرها الوزارة. من خلال الاستثمارات التشغيلية وبحوافز بنسبة ٥٪ من قيمة المبالغ الجباة يوميا على أن يتم تدريبهم ومنحهم أجر عمل يومي قدره خمسة الاف دينار للثلاثة أشهر الأولى ابتداءً من المباشرة في التدريب.

سادسا. دعم التعليم المهني وتوزيع الأراضي الزراعية: من أجل دعم التعليم المهني وتأدية دوره في توفير قوة العمل المهنية الماهرة المؤهلة لإنشاء المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص عمل في القطاع الزراعي تقرر:



١. منح طلبية الاعداديات الزراعية منحةً شهريةً قدرها خمسون ألف دينار خلال السنة الدراسية واعتباراً من عام ٢٠١٩-٢٠٢٠.
٢. فك الارتباط الاداري والمالي لمدارس التعليم المهني من المديرية العامة للتربية وإعادة ارتباطها بالمديرية العامة للتعليم المهني في وزارة التربية.
٣. السماح بإستثمار القدرات الفنية والمهنية لمدارس التعليم المهني لأغراض إنتاجية وخدمية (فضلا عن الأغراض التدريبية) وتخصيص نسبة من ريع المنتجات للطلبة والملاكات التدريسية والتدريبية ولتطوير البيئة المدرسية وتسويق منتجاتهم مع استحداث وحدات حسابية مستقلة فيها لتسهيل عمل تلك المدارس.
٤. تتولى وزارة الزراعة تخصيص الأراضي الزراعية ذات الحصة المائبة الى خريجي الاعداديات الزراعية (وكذلك لخريجي الكليات والمعاهد الزراعية والبيطرية) لتأسيس جمعيات تخصصية تعاونية واستثمار هذه الأراضي، وشمولهم بقانون التفرغ الزراعي رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٣.
٥. تتولى وزارة الزراعة بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية تخصيص أراضي زراعية بضمنها الصحراوية ذات الحصة المائبة للعاطلين عن العمل من المتفرغين الزراعيين وغيرهم، وتأسيس جمعيات تخصصية تعاونية لإستثمارها دون تفتيت الرقع الزراعية الكبيرة.
٦. تتولى وزارة الزراعة إعادة تقييم المشاريع الزراعية المتعاقد الى القطاع الخاص وإلغاء عقود المشاريع غير العاملة وإعادة عرضها كفرص استثمارية دون تفتيتها، وتقديم رؤية جديدة لتوظيفها في دعم القطاع الزراعي وتشغيل الأيدي العاملة.
٧. تتولى وزارة الزراعة تقييم الأراضي الزراعية المتعاقد عليها حسب



قانون الإصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠، وقانون إيجار الأراضي الزراعية رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٣ والقوانين النافذة الأخرى، وإلغاء عقود الأراضي غير المستغلة وإعادة تأجيرها الى العاطلين عن العمل من المتفرغين الزراعيين والبيطريين وغيرهم.

٨. تتولى وزارة الزراعة تفعيل صندوق الإقراض الزراعي الميسر وتخصيص المبالغ المستردة من صناديق المبادرة الزراعية لغرض إقراض العاطلين عن العمل والذين خصصت لهم اراضٍ زراعية.

سابعاً. تتولى وزارة الصناعة والمعادن تدريب الشباب العاطلين عن العمل من الخريجين وغيرهم من الراغبين في تأسيس مشاريع تصنيع منتجات محلية ضمن الخبرة المتاحة في مصانع وشركات الوزارة والسماح لهم باستغلال القاعات الإنتاجية غير المستغلة في المصانع وتقديم الخدمات الصناعية لهم مجاناً، وتموّل المشاريع الناجمة من هذا التدريب من صندوق المشاريع المدرة للربح او من مبادرة تشغيل الشباب التي اطلقها البنك المركزي .

ثامناً. قيام هيئة المستشارين في رئاسة مجلس الوزراء بدراسة تخفيض سن التقاعد للموظفين وتقديم رؤية لمجلس الوزراء خلال اسبوعين بغية استبدالهم بالشباب العاطلين عن العمل .

تاسعاً. تتولى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارات الاخرى والجهات غير المرتبطة بوزارة اطلاق الدرجات الوظيفية الناجمة عن حركة الملاك المحصنة لحملة الشهادات العليا لغرض توفير فرص عمل لهم وخلال اسبوعين وفقاً للضوابط المعلنة والاختصاص والحاجة والمنافسة الشفافة بين المتقدمين وخلال اسبوعين.

عاشراً. تتولى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

أ. إلزام الجامعات والكليات الأهلية باستيعاب أعداد مناسبة من حملة الشهادات العليا حسب الطاقة الاستيعابية المتاحة من خلال اعتماد ملاك تدريسي بنسبة (١) مدرس: (٢٥) طالب في



التخصصات الادارية والانسانية. ونسبة (١ : ٢٠) في تخصصات العلوم الصرفة. ونسبة (١ : ١٥) في التخصصات الهندسية والمجموعة الطبية.

ب. زيادة نسبة قبول خريجي المدارس المهنية في المعاهد والكليات التقنية الى ١٠٪. اعتبارا من العام الدراسي ٢٠٢٠ - ٢٠٢١.

حادي عشر. من اجل تحسين الخدمات البلدية والبيئية ولتشجيع الصناعات الصغيرة التي تستخدم لمنتجات التدوير للنفايات تقرر:

١. ان تقوم امانة بغداد والمحافظات بإجراءات التعاقد مع المستثمرين لإنشاء معامل معالجة وتدوير النفايات بالاساليب الحديثة.

٢. تتولى وزارة الكهرباء شراء كامل الطاقة الكهربائية المنتجة من معالجة النفايات إن وجدت وبأسعار تشجيعية.

ثاني عشر. إلزام الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات بتغطية احتياجاتها من المنتجات المحلية بما فيها منتجات القطاع الخاص التي تتوفر فيها قيمة مضافة تزيد على ٢٠٪.

ثالث عشر. تتولى الامانة العامة لمجلس الوزراء تشكيل لجان في المحافظات تتولى متابعة قرارات مجلس الوزراء الخاصة بتلبية مطالب المتظاهرين لتكون برئاسة احد السادة الوزراء وعضوية اعضاء مجلس النواب عن تلك المحافظة والمحافظ وقائد الشرطة وممثل عن خلية المتابعة الميدانية في مكتب رئيس الوزراء على ان ترفع تقاريرها الدورية للسيد رئيس مجلس الوزراء وان تنجز اعمالها خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر.



المجلس الأعلى لمكافحة الفساد يحيل ملفات تسعة من كبار المسؤولين إلى القضاء بينهم وزراء ووكلاء ووزراء ومحافظون

١٠ تشرين الاول ٢٠١٩

استناداً إلى توجيه السيد رئيس الوزراء وتنفيذاً لما ورد في خطابه الموجه للشعب العراقي في ٩/١٠/٢٠١٩، أحال المجلس الأعلى لمكافحة الفساد عدداً مهماً من قضايا الفساد إلى القضاء، تتعلق بتسعة من كبار المسؤولين، بعد تعزيزها بالأدلة واستكمال الإجراءات الأصولية وتشكيل فريق لمتابعتها في المجلس، وعقد اجتماعات تنسيقية مع السلطة القضائية من أجل إيلائها الأولوية وحسمها أصولياً في أسرع وقت ممكن.

وتتعلق القضايا المحالة بوزيرين ووكيلي وزارة سابقين في وزارات (الصناعة والمعادن، والنقل، التعليم العالي، والصحة) وموظف سابق بدرجة وزير وأربعة محافظين سابقين في محافظات (بابل، وكركوك، ونينوى، وصلاح الدين).

وستتم إحالة ملفات أخرى تباعاً إلى القضاء أصولياً لتبرئة أو إدانة المتهمين وفق القانون.

المجلس الأعلى لمكافحة الفساد

٢٠١٩/١٠/١٠



مجلس الأمن الوطني يعقد جلسة استثنائية برئاسة رئيس مجلس الوزراء السيد عادل عبدالمهدي

١١ تشرين الاول ٢٠١٩

عقد مجلس الأمن الوطني جلسة استثنائية اليوم الجمعة ٢٠١٩/١٠/١١، برئاسة رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة السيد عادل عبدالمهدي، لمناقشة وتدارس الاحداث المؤسفة التي رافقت التظاهرات وحجم الضحايا والمصابين في صفوف المواطنين ومنتسبي القوات الامنية، ومصير التحقيقات الاولية و تحديد الجهات المسببة والمتورطة بذلك.

ووجه المجلس بتشكيل لجنة تحقيقية برئاسة قيادة العمليات المشتركة وعضوية الجهات ذات العلاقة للتحقيق بحالات الاستشهاد والاصابة في صفوف المتظاهرين ومنتسبي الاجهزة الامنية والاعتداءات على المنشآت والبنى التحتية ووسائل الإعلام ومحاسبة المقصرين. خلال مدة (٥) ايام اعتبارا من تاريخ ٢٠١٩/١٠/١٢، كما قرر مجلس الأمن الوطني الاسراع باستكمال تشكيل قوة حفظ القانون.

وناقش المجلس تداعيات الاجتياح التركي العسكري للاراضي السورية ومايخلفه من أثار على العراق، حيث وجه المجلس بتأمين الحماية للحدود العراقية السورية من خلال قيادة قوات حرس الحدود والقطعات العسكرية للجيش العراقي والحشد الشعبي، مع استثناء قيادة قوات الحدود من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لغرض بناء الاسيجة السلكية والابراج ونصب الكاميرات الحرارية لتأمين الحدود العراقية السورية. وتحويل وكيل وزارة الهجرة والمهجرين الصلاحيات الادارية والمالية لبناء مخيم يحتوي سكان مخيم الهول السوري.

وبحث المجلس موضوع ضباط وزارة الدفاع المتسربين من الخدمة والعمل على اعادتهم الى وحداتهم السابقة، حيث وجه المجلس بان تتولى وزارة الدفاع التنسيق مع وزارة المالية لغرض إيجاد الحلول المناسبة لتأمين رواتبهم .



استجابة لخطبة المرجعية الدينية العليا ليوم الجمعة الحكومة تشكل لجنة تحقيقية عليا

١٢ تشرين الاول ٢٠١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

استجابة لخطبة المرجعية الدينية العليا ليوم الجمعة المصادف ١٢ صفر ١٤٤١ / ١١ / ١٠ / ٢٠١٩ واستكمالاً للتحقيقات الجارية قامت الحكومة بتشكيل لجنة تحقيقية عليا تضم الوزارات المختصة والاجهزة الامنية وممثلين عن مجلس القضاء الأعلى ومجلس النواب ومفوضية حقوق الانسان للوصول الى نتائج موضوعية واكيدة لإحالة المتسببين الى القضاء لينالوا جزاءهم العادل وعدم التواني في ملاحقتهم واعتقالهم وتقديمهم الى العدالة مهما كانت انتماءاتهم ومواقعهم. والله المسدد.

عادل عبد المهدي

رئيس مجلس الوزراء

١٢ تشرين الأول ٢٠١٩



اللجنة العليا لتوزيع الاراضي تعقد اجتماعا برئاسة رئيس مجلس
الوزراء السيد عادل عبدالمهدي

١٣ تشرين الاول ٢٠١٩

عقدت اللجنة العليا لتوزيع الاراضي اجتماعا برئاسة رئيس مجلس
الوزراء السيد عادل عبدالمهدي.

واطلعت اللجنة على تقارير عن مساحات الأراضى الجاهزة للتوزيع في
المحافظات وجهود فرز المزيد منها للبدء بإجراءات توزيعها على المستحقين.
كما جرى بحث تخصيص مساحات أخرى في المحافظات لبناء وحدات
سكنية من الدور الواطنة الكلفة للعوائل المحتاجة.

المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء

١٣ تشرين الأول ٢٠١٩



تشكيل قوات حفظ القانون

١٤ تشرين الاول ٢٠١٩

عقد مجلس الأمن الوطني جلسة استثنائية. يوم الاثنين الموافق ٢٠١٩/١٠/١٤. برئاسة رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة السيد عادل عبدالمهدي. لناقشة الورقة الخاصة بسياق عمل قوات حفظ القانون (المقر المسيطر/ الهيكل التنظيمي/ المهام والواجبات/ جهة الارتباط).

وقرر مجلس الأمن الوطني تشكيل قيادة قوات حفظ القانون لتأدية مهام حماية الفعاليات الاجتماعية الكبرى والحفاظ على القانون وتعزيز حرية التظاهر السلمي وبشكل منظم يكفله الدستور. وحماية المتظاهرين وحريرتهم في التعبير عن الرأي بشكل سلمي وفي جميع المحافظات. مع مراعاة حقوق الانسان وضمان سير المرافق العامة وانسيابية حركة المرور والطرق والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وسلامة المجتمع.



مجلس الوزراء يقر بناء الوحدات السكنية واطئة الكلفة ويقدم أسماء المرشحين لمجلس الخدمة الاتحادي

١٤ تشرين الاول ٢٠١٩

وافق مجلس الوزراء على تعديل الفقرة (٥) من قرار مجلس الوزراء (٧٠ لسنة ٢٠١٩) بشأن بناء وحدات سكنية واطئة الكلفة، وتحويل وزارة الإعمار والاسكان صلاحية تعديل المبلغ الوارد في الفقرة الخامسة من القرار المذكور لتغطية المعالجات الفنية اللازمة.

واصدر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية التي عقدت، يوم الثلاثاء، ١٥ تشرين الأول ٢٠١٩، برئاسة رئيس مجلس الوزراء السيد عادل عبد المهدي قرارات مهمة أخرى، وناقش مجلس الوزراء تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي واطلع على الاسماء المتقدمة وتم فرز المستوفين للشروط القانونية الذين تنطبق عليهم الضوابط والبالغ عددهم (٥١) متقدما وسيتم ترشيح (١١) منهم الى مجلس النواب.

وتمت الموافقة على تخصيص مبلغ قدره (٥) خمسة مليارات دينار الى وزارة الداخلية / قيادة قوات حرس الحدود من تخصيصات احتياطي الطوارئ لسنة ٢٠١٩ لاكمال المنظومة الامنية المتكاملة شمال الفرات (القائم - منفذ ربيعة).

وصوت مجلس الوزراء بالموافقة على تحديد أجور الخبراء المزمع تعاقدهم مع مصرف الرافدين.

ووافق مجلس الوزراء على قيام وزارة المالية بصرف مبلغ (٣) ثلاثة مليارات دينار الى محافظة كربلاء من مبالغ الطوارئ كتخصيصات تشغيلية لغرض تغطية احتياجات المحافظة في زيارة اربعينية الامام الحسين عليه السلام.

وأقر المجلس توصية المجلس الوزاري للاقتصاد بشأن رسوم حماية المنتج.

كما أقر مجلس الوزراء توصيات الاجتماع التشاوري (٤٣) بشأن مشاريع القرض الياباني، ووافق المجلس على توصية المجلس الوزاري للاقتصاد بشأن منع استيراد منتج علب الالمنيوم المعدنية .



الحزمة الثالثة من الإجراءات والتوصيات المتعلقة بمطالب المتظاهرين

١٦ تشرين الاول ٢٠١٩

قرر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الأربعين المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٥ إقرار الحزمة الثالثة من الإجراءات والتوصيات المتعلقة بمطالب المتظاهرين وعلى النحو الآتي:

أولاً. لغرض تشغيل عدد كبير من العاطلين عن العمل في مجال تصليح وتأهيل المحولات الكهربائية في قطاع توزيع الكهرباء في العراق، وبسبب استمرار عطل المحولات المذكورة المتكرر - تقوم الجهات ذات العلاقة بما يأتي:

١. تتولى وزارة الكهرباء ف تدريب الشباب العاطلين عن العمل من المسجلين في قاعدة بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من خريجي الدراسة المتوسطة والاعدادية، بما فيها اعدادية الصناعة والمعاهد الفنية والتقنية والمهندسين من الاختصاصات التي تلائم العمل لصيانة محولات التوزيع.

٢. تتولى وزارة الكهرباء/ دائرة التدريب وبحوث الطاقة بالتنسيق مع وزارة الصناعة والمعادن، إعداد برامج خاصة لتدريب الشباب المذكورين أنفاً في مراكز التدريب المهني التابعة الى وزارة الكهرباء ولمدة (٣) اشهر او اكثر، حسب ما يتطلبه موضوع التدريب.

٣. تمنح وزارة الكهرباء المتدرب راتب شهري قدره (١٥٠) الف دينار اثناء الدورة التدريبية.

٤. تخصيص قطعة ارض لكل مجموعة من الشباب (ثلاث اشخاص فاكثر) قطعة أرض لتأسيس ورشة صناعية خاصة بهم، مع قرض لغرض شراء المواد والمعدات البسيطة لتلبية متطلبات العمل في الورشة.

٥. تمنح وزارة الكهرباء كل شاب اكمل الدورة التدريبية بنجاح راتباً شهرياً قدره (٢٥٠) الف دينار للاشهر الستة الأولى لحين تطوير قدراتهم.



٦. تتولى شركات التوزيع العامة في وزارة الكهرباء التعاقد المباشر مع هذه الورش واستثناءً من أساليب التعاقد المنصوص عليها في المادة (٣) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ وتعليمات تنفيذ الموازنة النافذة في وقتها. لغرض تصليح وتأهيل المحولات العاطلة الخاصة بقطاع التوزيع وتحدد أقيام التأهيل حسب السعات ونوع العطل.

٧. يؤلف فريق فني من المختصين في وزارتي الصناعة والمعادن والكهرباء. يتولى فحص المحولات لغرض استلامها من الورش المذكورة ولتطبيق المواصفات الفنية المعتمدة في وزارة الكهرباء لصيانة تلك المحولات، على أن يتم تحديد المواصفة الفنية لأسلوب الصيانة والمواد المستخدمة في تأهيل المحولات وفترة الضمان للمحولات من قبل وزارة الكهرباء، وتعلن مسبقاً.

٨. تأليف لجنة برئاسة مختص من هيئة المستشارين وعضوية ممثلين عن وزارة الصناعة والمعادن والأمانة العامة لمجلس الوزراء واتحاد الصناعات العراقي. تتولى تحديد الورش المؤهلة وتقديم التسهيلات الممكنة وحل المعوقات التي تواجه أصحاب الورش. على أن تقدم تقاريرها الدورية للسيد رئيس مجلس الوزراء للبت فيها.

ثانياً. قيام وزارة المالية هيئة التقاعد الوطنية والأمانة العامة لمجلس الوزراء/ الدائرة القانونية باعداد مشروع قانون يعرض على مجلس الوزراء بالسرعة الممكنة بشأن التوصية الى مجلس النواب بتعديل قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ ليتضمن الآتي:

١. وجوب إحالة الموظف الى التقاعد عند بلوغه سن (٦٠) الستين سنة وإلغاء كافة الاستثناءات الواردة في القوانين الخاصة مع مراعاة الفقرة (٢) التالية.

٢. إحالة موظف الخدمة الجامعية الى التقاعد عند اكماله سن (٦٣) سنة. ويجوز التمديد للاختصاصات النادرة ومن تمس الحاجة الى



خدماته بتوصية من مجلس الجامعة ومصادقة الوزير المختص.

٣. تخفيض سن التقاعد للموظفين الراغبين بالإحالة على التقاعد وتقاضى رواتبه التقاعدية بعمر (٤٥) سنة بدل (٥٠) سنة إذا كانت لديه خدمة وظيفية لا تقل عن (١٥) خمسة عشر سنة.

ثالثاً. تتولى وزارة المالية ما يأتي:

١. تعديل الضوابط السنوية لهيئة العامة للضرائب نحو تخفيض العبء الضريبي بشكل كبير على أصحاب المهن من ذوي الدخل المحدود وأصحاب الصناعات البسيطة من المواطنين.

٢. اعداد مشروع لتعديل قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ لإعفاء كافة أصحاب المهن محدودة الدخل. والصناعات البسيطة من ضريبة الدخل. وكذلك إعفاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمدة عشر سنوات من ضريبة الدخل.

رابعاً. تتولى خلية المتابعة الميدانية في مكتب رئيس الوزراء مهمة استقبال شكاوى المواطنين من مراجعي دوائر الدولة عبر أرقام هواتف الخلية العلنة. للعمل على حل المعوقات التي يتسبب بها بعض الموظفين في تأخير إنجاز معاملات المواطنين والوقوف على تلك الشكاوى وتقديم التوصية لمكتب رئيس الوزراء لغرض معاقبة المقصرين بعد تحديد اسمائهم.



التقرير النهائي للجنة الوزارية الادارية العليا للتحقيق عن كيفية سقوط أعداد كبيرة من الشهداء والمصابين في محافظة بغداد والمحافظات الاخرى

١. الأمر الصادر بالتشكيل. الأمر الديواني ١٣/٦٣/س المبلغ بكتاب مكتب رئيس الوزراء ٣٢٨٦ في ١٢/١٠/٢٠١٩.
٢. تأليف اللجنة. برئاسة الدكتور نوري صباح الدليمي وزير التخطيط وعضوية السادة المبينة أسمائهم ومناصبهم في القائمة المرفقة (الأمر الديواني ٦٣ س) .
٣. مهمة اللجنة. التحقيق عن كيفية سقوط أعداد كبيرة من الشهداء والمصابين في صفوف المتظاهرين والقوات الامنية للفترة من ١/١٠/٢٠١٩ ولغاية ٨/١٠/٢٠١٩ في محافظات (بغداد - النجف الاشرف - بابل - الديوانية - ميسان - ذي قار - واسط - المثنى) والاحداث التي صاحبته من أعمال الحرق والاعتداء على البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة وعدد من القنوات الفضائية ووسائل الأعلام لمعرفة المقصرين والتوصيات الخاصة بذلك.
٤. وقت أجاز التحقيق. للفترة من ١٣/١٠/٢٠١٩ ولغاية ٢١/١٠/٢٠١٩.
٥. تم تشكيل (٨) لجان فرعية كما مبين في الملحق المرفق وقد استند التقرير النهائي على تقارير اللجان الفرعية التي أرسلت الى كافة المحافظات بما فيها الصور والفيديوات والوثائق.



٦. التضحيات لحين ساعة إعداد التقرير:

| الملاحظات | المدنيين | | القوات الأمنية | | المحافظات | ت |
|---|----------|------|----------------|---------|-----------------|---|
| | جريح | شهيد | جريح | شهيد | | |
| إصابة (١٠) منتسب (٣) ضباط (٧) منتسب بإصابات طفيفة | ٣٤٥٨ | ١٠٧ | ٣٦٣ | ٤ | بغداد | ١ |
| | ٢٢٣ | ١٩ | ٥٣٢ | ٢ | ذي قار | ٢ |
| | ١٠٧ | ٧ | ١٩٣ | ٢ | الديوانية | ٣ |
| | ١٤ | ٦ | ٩٢ | — | ميسان | ٤ |
| | ٧ | ١ | ١١٦ | — | بابل | ٥ |
| | ٢٢٦ | ٤ | ٥٨ | — | واسط | ٦ |
| | ١٧٢ | ٥ | ٤٣ | — | النجف الاشرف | ٧ |
| | — | — | — | — | الثنى | ٨ |
| ٤٢٠٧ | ١٤٩ | ١٢٨٧ | ٨ | المجموع | | |

ملاحظة

الأرقام للشهداء والمصابين تم أخذها من مركز عمليات وزارة الصحة وهناك عدد أكبر من المصابين من الأجهزة الأمنية لم يتم درجهم لعدم مراجعتهم الى المستشفيات المدنية وإخلائهم الى وحدات الميدان الطبية ومواقع إسعاف الوحدة للوحدات والتشكيلات.



٧. الحقائق.

- من خلال تقارير اللجان الفرعية ومناقشتها تبين ظهور الحقائق الآتية:
- أ. الاستخدام المفرط للقوة واستخدام العتاد الحي وعدم وجود ضبط نار من قبل المنتسبين. أدى الى حدوث خسائر بين صفوف المدنيين.
 - ب. ضعف القيادة والسيطرة لبعض القادة والامرين حيث أدى الى حدوث فوضى وارباك وعدم السيطرة على الرمي.
 - ج. قيام بعض المتظاهرين غير المنضبطين بحرق عدد من مؤسسات الدولة والممتلكات العامة والخاصة ومقرات الأحزاب مما قاد حماياتها لفتح النار ووقوع مزيد من الاصابات.
 - د. قيام بعض المتظاهرين بحمل قنابل (المولوتوف) ورميها أجاه القوات الامنية وحصول حالات رمي حي من بعض ساحات التظاهر بأجاه القوات الامنية. مما أدى الى اصابة عدد غير قليل منهم. مع حرق عدد من العجلات العائدة لوزارتي الدفاع والداخلية وحرق عدد من السيارات.
 - هـ. ضعف أداء بعض مدراء الوكالات الامنية بواجباتهم مما أدى الى عدم وصول المعلومات الى القادة والامرين.
 - و. ان الاعتداءات على القوات الامنية ومؤسسات الدولة والبنى التحتية والمقرات والممتلكات العامة والخاصة حدثت من قبل عناصر ارادت تخريف الطابع السلمي للتظاهرات.
 - س. على الرغم من وجود خطط اعدت من قبل القادة والامرين لفض التظاهرات بشكل سلمي إلا انها لم تنفذ بشكل صحيح.
 - ح. قلة القطعات المخصصة لمكافحة الشغب من قوات وزارتي الدفاع والداخلية.
 - ط. عدم الالتزام بقرار حضر التجوال واستمرار الحركة مما جعل المتظاهرين يتجمعون ضمن مناطق سكناهم والذي أدى الى تولد حالة من



- الاستياء الشعبي بسبب ارتفاع اسعار المواد الغذائية.
- ي. عدم قيام هيئة الاعلام والاتصالات باتخاذ الإجراءات القانونية اتجاه القنوات الفضائية المحرّضة ومواقع التواصل الاجتماعي التي تبث الكراهية والعنف خلافاً للدستور والقانون.
- ك. قيام البعض بمنع حركة عجلات الاسعاف من اخلاء الجرحى وقطع الطرق والرمي عليهم مما أدى الى زيادة حالات الوفيات والاصابات الخطرة.
- ل. لم تصدر أية أوامر رسمية من المراجع العليا إلى القوات الأمنية بإطلاق النار اتجاه المتظاهرين أو استخدام الرصاص الحي مطلقاً. بل إن التعليمات كانت مشددة بعدم استخدام القوة ضد المتظاهرين.
- م. انتشار المتظاهرين في أكثر من منطقة أدى إلى تشتيت جهد القوات الأمنية وعدم السيطرة عليهم. فضلاً عن إن القوات الماسكة للأرض غير مختصة بمكافحة الشغب والتعامل مع المتظاهرين.
- ن. بينت الاحصائيات الصحية للطب العدلي أن ما يقارب ٧٠٪ من الاصابات للشهداء في الرأس والصدر.
- س. تأشّر وجود موقع للقنص في إحدى هياكل الأبنية المتروكة مقابل محطة الكيلاني وعند الكشف عن الموقع عثر على عدة ظروف فارغة من عيار ٥,٥٦ ملم.
- ع. أكثر الاصابات في محافظة بغداد وتركزت في المنطقة مول النخيل.
- ف. وجود ضباط ومنتسبين على مستوى عالي من المسؤولية والمهنية في التعامل مع المتظاهرين واستيعابهم بشكل صحيح.
- ص. الغياب الواضح للحكومات المحلية في المحافظات وترك القوات الامنية تواجه الاحداث طيلة ايام التظاهرات.
- ذ. أغلب المتظاهرين من فئات عمرية محصورة بين (١٥-٢٥) سنة.
- ق. تأشّر لدينا عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لنصب الكاميرات لمراقبة



الساحات ومراكز المدن والطرق الرئيسية المؤدية اليها والمنشآت الحيوية.

ش. ظهور تسجيلات صوتية لمسؤولين خرض القوات الأمنية باستخدام القوة اتجاه المتظاهرين وقد تم التحقيق في الامر وتايد لها صحة التسجيل وتم احالة الملف الى القضاء.

ت. قيام عناصر مسلحة بالاعتداء على عدد من القنوات الفضائية وقد تم إلقاء القبض على عدد منهم وهم كل من المبينة أسمائهم ادناه وقد تم إطلاق سراحهم بكفالة والقضية في عهدة القضاء.

اولا. حسام علي اعور عبد الحمداوي

ثانيا. سجاد احمد جاسم محمد الحمداوي

ثالثا. هادي فاضل محمد عباس الكوام

رابعا. حسين علي شنيشل ثكب الفرجاوي

خامسا. محمد خالد كرم عذار السراي

٨. الاستنتاجات.

ا. ضعف القيادة والسيطرة من قبل بعض القادة والامريين الميدانيين على قطعاتهم أدى الى ارتباك القطعات وعدم سيطرتهم على ضبط النار واصبحت الاجراءات فردية من قبل المنتسبين.

ب. التصرف السيء لبعض منتسبي القوات الامنية وبشكل فردي اتجاه المتظاهرين تم أستغلالها من قبل البعض لتأجيج الرأي العام ضد الحكومة والقوات الامنية.

ج. قيام القوات الامنية بتحديد حركة المتظاهرين كي لا يصلوا الى ساحة التحرير حيث كان له أثر عكسي لذا قام المتظاهرون بقطع الطرق الرئيسية والفرعية ضمن تلك المناطق والتي أثرت بصورة كبيرة على عمل القوات الامنية.



د. يواصل القضاء اتخاذ الاجراءات القانونية والقضائية بحق من القبي القبض عليه من المتظاهرين وأودع التوقيف مع المبرزات الجرمنية ولم يطلق سراحه طبقاً لقرارات إطلاق سراح الجميع لوجود أدلة جرمية ضدهم .

هـ. عند القاء القبض على عدد من المتظاهرين وجد أنهم مطلوبين وفق المادة (١/٤ أرهاب) كما حصل في محافظة بابل.

و. نوعية العتاد المطاطي المستخدم من قبل القوات الامنية لتفريق المتظاهرين كان قاتلاً وعلى مسافة (٥٠م) فما دون كما حصل في محافظة الديوانية حيث قاموا بقص رأس العتاد المطاطي في يوم ٢٠١٩/١٠/٢ بعد معرفتهم بمستوى الضرر الكبير من استخدامه.

٩. التوصيات.

أ. إحالة الملف بشكل كامل مع كافة التفاصيل إلى القضاء بعد مصادقة القائد العام للقوات المسلحة.

ب. الإيعاز إلى وزارة الداخلية لإكمال قيادة قوات حفظ القانون التي شكلت حديثاً في بغداد والمحافظات. على ان تتولى وزارة المالية تأمين المبالغ المالية اللازمة لذلك وان هذه القوات قد شكلت فعلاً وباشرة بأداء تدريباتها واستلام تجهيزاتها للقيام بعملها.

جـ. الإيعاز الى وزارتي الدفاع والداخلية بالاسراع بسد الشواغر اينما وجدت بسبب الاجراءات المتخذة.

د. استكمال التحقيق مع حمايات مقرات الاحزاب التي فتحت النار على المتظاهرين الذين اقتحموا مقراتهم كما حصل مع مقر عصائب أهل الحق في ميسان وسوق الشيوخ.

هـ . انتظار نتائج التشريح والتقارير الذي يجب أن يتقدم به الطب العدلي ليضاف الى ملف القضية أمام القضاء.

و. إجراء التدقيق الأصولي حول كميات العتاد المصروفة من قبل الوحدات



الميدانية التي شاركت في حماية للتظاهرات.

ز. محافظة بغداد

من خلال الاطلاع على تفاصيل تقرير اللجنة التحقيقية في المحافظة
ومعرفة تفاصيل الاحداث نوصي بما يأتي:

أولاً. إعفاء الضباط القادة والمدراء والامريين المدرجة اسماءهم ومناصبهم
ادناه لفقدانهم القيادة والسيطرة على قطعانهم وكما يأتي:

- (١) الفريق الركن جليل جبار عبد الحسن/قائد عمليات بغداد
 - (٢) اللواء الركن محمد صبري لطيف/المعاون الأمني لقائد عمليات بغداد.
 - (٣) اللواء الركن صائب عبيد محسن/قائد فـق مـش ١١
 - (٤) اللواء الركن حسين حوشي دنانة/قائد فـق الشرطة الاتحادية الاولى
 - (٥) اللواء صلاح مهدي عبد الله/قائد شرطة بغداد
 - (٦) العميد الركن مرتضى عباس لعبيبي/امر لـش ٤٥ فـق مـش ١١
 - (٧) العميد علاء جابر هاشم/امر ل ٨ شرطة اتحادية فـق ٢ ش ١
- ثانياً. إعفاء الضباط المدرجة اسماءهم ومناصبهم ادناه وتشكيل مجالس
تحقيقية بحقهم وهم كل من:

- (١) العميد الركن نعمان محمد نعمة/امر ل ١ التدخل السريع
- (٢) العقيد نوزاد عثمان خدر/امر ف ٢ ل ١ رئاسة الجمهورية
- (٣) المقدم رزاق جبار خميس/امر ف ٢ لـش ٤٥ فـق مـش ١١
- (٤) المقدم علي صباح صالح طلال/امر ف مغ فـق ١ ش ١.



هـ. محافظة ذي قار

من خلال الاطلاع على تفاصيل تقرير اللجنة التحقيقية في المحافظة ومعرفة تفاصيل الاحداث نوصي بمايلي:

اولا. اعفاء الضباط القادة والمدراء المدرجة اسماءهم ومناصبهم ادناه لفقدانهم القيادة والسيطرة على قطعاتهم

(١) اللواء علي ابراهيم دبعون فرج/قائد عمليات الرافدين

(٢) اللواء حسن سلمان داخل/قائد شرطة ذي قار

(٣) العقيد وسام حميد شيرم/مدير مخابرات ذي قار

(٤) الحقوقي صادق عبدالله حسن/مدير الامن الوطني ذي قار

(٥) العقيد ماجد نصار سالم/امر ف ط ٣ ذي قار

(٦) العقيد عمار عدنان يوسف/امر ف ط ٤ ذي قار.

ثانيا. اعفاء الضباط المدرجة اسماءهم ومناصبهم ادناه وتشكيل مجالس تحقيقية بحققهم وكما يلي:

(١) العميد علي كاظم عباس/مدير شرطة البلدة

(٢) العميد قاسم حسين علي/مدير شرطة سوق الشيوخ

(٣) العميد محمد عبدالحسين عزيز/مدير شرطة الشرطة لغاية ٣ ت ١

(٤) العميد عماد طه ياسين/مدير حماية المنشآت

(٥) العميد مكي شياح صنكور/مدير افواج الطوارئ

(٦) العقيد عبد المحسن رزاق حاتم/امر قوة الواجب

(٧) العقيد انور عبدالكريم فزع/ضابط استخبارات الشرطة

(٨) الرائد خضير عباس/معاون ضابط استخبارات الشرطة

(٩) المقدم نائر شدود عداي/امر سرية سوات



و. محافظة الديوانية

من خلال الاطلاع على تفاصيل تقرير اللجنة التحقيقية في المحافظة
ومعرفة تفاصيل الأحداث نوصي بما يلي:

اولاً. اعفاء اللواء فرقد زغير مجهول ساجت قائد شرطة الديوانية
لفقدانه القيادة والسيطرة على قطعاته.

ثانياً. اعفاء الضباط المدرجة اسماءهم ومناصبهم ادناه وتشكيل
مجالس تحقيقية بحقهم وكما يلي:

(١) العميد مسافر علي عبد السادة/مدير استخبارات ومكافحة ارباب
الديوانية

(٢) العميد غسان كاظم عبد/مدير حماية المنشآت والشخصيات

(٣) العقيد علي عبد الكاظم رسول/امر افواج الطوارئ

(٤) العقيد محمد عواد مجيد/امر ف ط ١ ديوانية

(٥) المقدم حمزة حسن جبار/امر ف ط ٣ الديوانية

(٦) المقدم معنز كاظم هاشم/امر قوة فض الشغب

(٧) المقدم احمد كاظم حمادي/امر قوة سوات

ز. محافظة ميسان

من خلال الاطلاع على تفاصيل تقرير اللجنة التحقيقية في المحافظة
ومعرفة تفاصيل الأحداث نوصي بما يلي:

اولاً. اعفاء اللواء ظافر عبد راضي قائد شرطة ميسان لفقدانه القيادة
والسيطرة على قطعاته

ثانياً. اعفاء الضباط المدرجة اسماءهم ومناصبهم ادناه وتشكيل
مجالس تحقيقية بحقهم وكما يلي:

(١) العميد كاظم نعمة محمد/مسؤول حماية مبنى المحافظة



(٢) العميد جعفر صادق حميد/مدير شؤون افواج الطوارئ

(٣) المقدم مرتضى عجيل حطاب/امر فوج المهمات الخاصة

ح. محافظة المثنى

من خلال الاطلاع على تفاصيل تقرير اللجنة التحقيقية في المحافظة ومعرفة تفاصيل الاحداث تبين قيام شرطة المحافظة والاجهزة الاستخبارية بواجباتها في حماية المتظاهرين والمنشآت والبنى التحتية وعدم وجود شهداء واصابات بصفوف المتظاهرين مع وجود اصابات لعدد من منتسبي الشرطة وتم معالجتهم وعودتهم للواجب.

ط. محافظة واسط

من خلال الاطلاع على تفاصيل تقرير اللجنة التحقيقية في المحافظة ومعرفة تفاصيل الاحداث نوصي بما يلي:

اولا. اعفاء اللواء علاء غريب قائد شرطة واسط لفقدانه القيادة والسيطرة على قطعاته.

ثانيا. اعفاء الضباط المدرجة اسماءهم ومناصبهم ادناه وكما يلي:

(١) العميد حيدر محسن عربي/مدير استخبارات ومكافحة ارباب المحافظة.

(٢) العميد علي نجم/مدير مخابرات واسط

(٣) العقيد احسان جفات موسى/مدير الاستخبارات وامن واسط

(٤) السيد ياسر حسن هليل/مدير امن وطني واسط

(٥) العقيد مصعب هاشم محسن/مدير مكافحة اجرام واسط

ثالثا. من خلال الاطلاع على الصور وافلام الفيديو للكاميرات تبين عدم قدرة الضباط المدرجة اسماءهم ومناصبهم ادناه السيطرة على منتسبيهم وتورط قسم من ضباطهم بفتح النار على المتظاهرين



وتم اتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم وقد صدرت مذكرات قبض وفق المادة (١٤٠٦/١) والقاء القبض عليهم وارسالهم الى وزارة الداخلية في بغداد وكما يلي:

(١) العقيد وليد سالم ناهي/امر فوج سوات مكافحة المخدرات

(٢) المقدم عمر رعد السعدون/امر فوج سوات مكافحة الاجرام

(٣) الرائد طارق مالك كاظم/امر قوة سوات شرطة واسط

رابعا. اعفاء المقدم سجاد قيس محمد امر سرية فض الشغب شرطة واسط وتشكيل مجلس تحقيقي بحقه لثبوت عدم قدرته على السيطرة على منتسبيه بضبط النار.

ي. محافظة بابل

من خلال الاطلاع على تفاصيل تقرير اللجنة التحقيقية في المحافظة ومعرفة تفاصيل الاحداث تم ملاحظة ما يلي:

اولا. تم القاء القبض على الشخص المسبب بقتل احد المتظاهرين وتبين انه منتسب الى ل١٨ فقه ٥ ش ١ في الحويجة وكان متمتع باجازته دورية من خلال استخدامه لمسدسه الشخصي بعد ان تم تهشيم زجاج سيارته من قبل المتظاهرين عند مرورها بجانبهم وتم تدوين أقواله وضبط السلاح المستخدم في الجريمة واعترافه صراحة ابتداءيا وقضائيا وكذلك تم ألقاء القبض على كل من:

(١) الشرطي أسامة صباح عبيد

(٢) الشرطي رضا محمد حمزة

وهم منتسبين الى قوة مكافحة الشغب التابعة لمديرية شرطة بابل والتي رصدتهم كاميرات المراقبة لاستخدامهم السلاح واطلاق الرصاص الحي باتجاه المتظاهرين في محل الحادث ودونت اقوالهم واعترفوا بقيامهم بإطلاق العيارات النارية وتم توقيفهم قضائيا استنادا الى المادة (١٤٠٦/١).



ثانيا. نتيجة انتشار مقطع فيديو في مواقع التواصل الاجتماعي حول تعرض احد المتظاهرين الى الضرب المبرح من قبل عناصر الشرطة وبعد الاطلاع على الفيديو تم القاء القبض على المسببين وايداعهم التوقيف واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم وأحالتهم إلى محكمة قوى الامن الداخلي المنطقة الرابعة وهم كل من:

(١) المفوض علي عودة عطية

(٢) المفوض عبد الحسين باجي محمد

(٣) ر ع سعد زكي نايف

ك. محافظة النجف الاشرف

من خلال الاطلاع على تفاصيل تقرير اللجنة التحقيقية في المحافظة ومعرفة تفاصيل الأحداث نوصي بما يلي:

اولا. اعفاء العميد فائق فليح الفتلاوي قائد شرطة النجف من منصبه لفقدانه القيادة والسيطرة على منتسبيه.

ثانيا. اعفاء الضباط المدرجة اسماءهم ومناصبهم ادناه وتشكيل مجالس تحقيقية بحقهم وكما يلي:

(١) العميد كاظم ناجي عبيد/مدير حماية المنشآت

(٢) العميد عبد الحسن جبار سكر/امر افواج الطوارئ

(٣) المقدم حسين عبد العظيم/مسؤول امن المحافظة

ثالثا. احالة الضابط والمنتسبين المدرجة أسمائهم ووحداتهم أدناه إلى محاكم قوى الأمن الداخلي واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم لقيامهم بأطلاق النار باتجاه المتظاهرين وكما يلي:

(١) الملازم اول علي سلمان مصطفى/امر سرية سوات

(٢) المفوض كائن عبد الحسين حمزة/سرية سوات



- (٣) المفوض عقيل عبد سلمان/سرية سوات
(٤) المفوض محمد عبد الحسين/ف ط النجف /١
(٥) المفوض حيدر حسن جاسم/ف ك النجف/١



كلمة رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي حول الخطوات والاجراءات الاصلاحية العاجلة

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

يا ابناء شعبنا الكريم

يا أخواتي وإخوتي وأبنائي وبناتي في كلِّ محافظةٍ ومدينةٍ وقريةٍ وبيتٍ
عراقي

• السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد أكثر من أربعة عقود من الحروب وأكثر من ثلاثة عشر عاما من
الحصار والعقوبات الدولية، وأكثر من سبعة عشر عاما من الإرهاب
الداعشي، التي دمرت البنى التحتية للبلاد، وحيث كان جل الاهتمام
مركزا على حماية الذات والدفاع عن النفس دون إعطاء أولوية للقضايا
الرئيسية الأخرى التي تهم الحياة اليومية للمواطن.

واليوم، بعد الانتصار الكبير على داعش وتوفير ظروف من الاستقرار، كان
لا بد للقوى السياسية والدولة العراقية أن تدرك أن المعادلات السابقة
قد تغيرت. فنحن أمام أزمة نظام، لم تدركها القوى السياسية ولا قوى
الدولة، لكن الشعب بحسه ووعيه أدركها وهو ما يفسر الحراك الشعبي
الواسع الذي نراه اليوم.

فأمامنا معادلة حساسة وأن المهمة الأساسية باتت اليوم تتلخص
بتحقيق ثلاثة أمور أساسية:

• ضمان اعلى مستوى من الحريات.

• واعلى مستوى من الامن والاستقرار

• واعلى مستوى من الخدمات وفرص العمل والنمو الاقتصادي.

ولا سبيل الى ذلك سوى بالتأكيد على المبادئ الدستورية بما في ذلك



سن قانون لحماية الحريات وحق التعبير والتظاهر السلمي وحماية الاعلام الهادف و سن قانون الجريمة الالكترونية وكذلك دعم واسناد قواتنا الامنية و حصر السلاح بيد الدولة. والتشديد على اهمية تطبيق الامر الديواني لهيكله وتأطير قوى الحشد الشعبي بالمنظومة الامنية للدولة ومنع اي سلاح خارج سيطرة الدولة. ودعم الحكومة الشرعية وتشجيعها على تبني برامج حكومية ناجحة وبناء دولة عصرية بعيداً عن الفساد والبيروقراطية واحتكار الاحزاب والمحاصصة والمحسوبية لتكون فعلاً دولة المواطن لا دولة يتحكم بها المسؤول بدون ضوابط ومحددات.

فحفظ سيادة البلاد تتأتى من احترام حقوق وحرية الشعب وكذلك من تطوير قدراته الذاتية للحفاظ على امنه وسيادته والاستمرار في محاربة الارهاب وداعش، وهو ما يتطلب بحثاً معمقاً وجدياً لانتهاء ومعالجة اي تواجد للقوات الاجنبية ولاي طرف او دولة على الارض العراقية ايا كانت وحتى اي مسمى واتخاذ الاجراءات وفق الدستور والقوانين العراقية ووفق القوانين الدولية والمطالبة من المجتمع الدولي والامم المتحدة بالقيام بدورها في هذا الشأن.

هناك خطوات سنعمل عليها فوراً. منها:

- ١- سنجري الاسبوع القادم تعديلات وزارية بعيداً عن مفاهيم المحاصصة وتركز على الكفاءات واستقلالية الوزراء وحضور متزايد للمرأة والشباب.
- ٢- دعمت الحكومة تشكيل مجلس القضاء الاعلى «المحكمة المركزية لمحكمة المفسدين». بما وفر اداة مهمة لم تكن بيدنا سابقاً للاسراع بمحاكمة المفسدين علناً وامام الرأي العام ومهما كانت مواقعهم ورتبهم وانزال العقاب اللازم بهم. مع التشديد على اهمية توطین الرواتب وتطويق المعاملات بالعملية الورقية والمعاملات الورقية بما سيساعد على كشف تضخم اموال الكثير من المسؤولين.
- ٣- تقليص رواتب المسؤولين حتى الدرجة الرابعة من الرئاسات والوزراء



واعضاء مجلس النواب والدرجات الخاصة والوكلاء والمدراء ليصل في الحالات العليا الى النصف وبشكل متدرج ينسجم مع سلم الرواتب من الدرجة الخامسة فما دون.

٤- تخصيص الاموال المستحصلة من تقليص الرواتب اضافة لمساهمة الدولة لتأسيس صندوق رعاية اجتماعية يضمن ان لا يبقى عراقي تحت خط الفقر. وذلك بحصول اي عراقي لا دخل له على منحة شهرية لا تقل عن ١٣٠ الف دينار. ويقدم مجلس الوزراء مشروع القانون الذي بدأ بصياغته الى مجلس النواب لاققراره.

٥- سيقدم مجلس الوزراء مرشحين لمجلس الخدمة العامة الاتحادي الاسبوع القادم الى مجلس النواب. واهمية المبادرة الفورية لتنفيذ قانون الخدمة المدنية ومنع احتكار الوظائف او التلاعب بها.

٦- وقعت الرئاسة الاربعة على قائمة من خيرة الخبراء والكفاءات في شتى الحقول استجابة لطلب المرجعية الدينية العليا في النجف الاشراف في خطابها المؤرخ في ٤ تشرين الأول الجاري. وقد جرت مشاورات ومباحثات واسعة حولها. وسيعلن عنها خلال ايام قليلة.

٧- تم الاتفاق ان تراجع جميع مكاتب الرئاسة (رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ومجلس النواب) لوضع مكاتبها وتقنينها وجعلها اكثر كفاءة واقل كلفة واختيار طواقم جديدة للنهوض بالمسؤوليات والاعباء الجسيمة المنوطة بها.

اما خلال الاسابيع القادمة فسنسعى إلى تنفيذ:

١- سيعيد مجلس الوزراء ارسال مقترحه بتعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات وان يشمل ذلك الانتخابات النيابية. بما يضمن العدالة لجميع المواطنين بالترشيح وفرص متساوية للفوز وذلك بالتأكيد على مبدأ نسبة محددة تخصص لاعلى الاصوات. وكذلك تخفيض السن القانوني للمرشحين لزيادة نسب الشباب في قيادات الدولة الرئيسية. وهو الامر الذي يتطلب اعادة النظر بالمفوضية العليا للانتخابات وفق



- سقف زمني محدد والسعي لتشكيل مفوضية انتخابات جديدة من المستقلين والقانونيين واصحاب الخبرة في هذا المجال.
- ٢- أيدت الحكومة القرار الصادر من مجلس النواب الموقر بتجميد عمل مجالس المحافظات، وهو ما يتطلب التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لتكييف الأمر مع المواد الدستورية ذات الصلة وإمكانية تعديلها.
- ٣- دعم دور الشباب في قيادة المجتمع ووضع الية محددة تعطي الشباب نسبة من الترشيح والتوظيف والاستثمار وتشكيل الاحزاب وغيرها، وتمكينهم خصوصاً في اقامة المشاريع الصغيرة، وفي ايجاد فرص العمل في القطاعين الخاص والعام للفئات المحدودة الدخل منهم وكذلك للخريجين وابداء رعاية خاصة للكفاءات والابداعات الشبابية وفي كافة الحقول.
- ٤- تطبيق فوري لقانون الاحزاب روحاً ونصاً بمنع ان تكون للمجاميع المسلحة احزاباً تمثلها. فاما ان تلقي المجاميع التي تشكلت خلال المرحلة الماضية لاسباب مختلفة سلاحها لتتحول بالكامل الى حزب سياسي وفق لقانون الاحزاب، او ان يتقرر بشأنها حل نفسها او ان تكون جزءاً من القوات الامنية مع انقطاع كامل عن اصولها القديمة. ومنع المرتبطين بالمؤسسات الامنية والعسكرية المختلفة من تشكيل احزاب، وتحديد مصادر التمويل وحدود الصرف والحملات الانتخابية تحت اشراف قضائي.
- ٥- اعدت رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء مشروعاً مشتركاً لتشكيل مجلس الاعمار (الآن في مجلس الدولة)، تمهيداً لتقديمه الى مجلس النواب في اقرب وقت ممكن.
- ٦- التشاور مع السلطات المختلفة لاصلاحات في هياكل السلطة القضائية والاسراع باقرار قانون المحكمة الاتحادية.
- ٧- التشديد على اهمية القطاع النفطي وتشريع قانون النفط والغاز



لكي تخضع كل الصادرات العراقية بما في ذلك في اقليم كوردستان للسياسة الموحدة للدولة العراقية في هذا المجال. وازالة كافة الاشكالات السابقة وتنظيم التسويات المطلوبة لتنفيذ هذا الامر بما يحقق مبدأ النفط والغاز ملك الشعب العراقي في كل اقاليمه ومحافظاته. وكذلك التشديد على اهمية الاستثمار لاستخراج الغاز العراقي سواء اكان المصاحب او الحر لتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال.

٨- تفعيل النشاطات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدمية ودعم المنتج العراقي والسيطرة على فوضى دخول البضائع والعمالة الاجنبية خارج حاجيات الاقتصاد الوطني. وتشجيع الوزارات والزامها باولوية شراء المنتج الوطني بكافة انواعه وفق شروط لا تقود الى تدني النوعية او ولادة حالات احتكار في الاسواق او ارتفاع السلع على حساب المواطنين والنشاطات الاخرى.

٩- اعادة دراسة قانون الاستثمار والشراكة بين القطاع العام والخاص والغاء او تعديل القوانين السابقة بما في ذلك قوانين وقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل وقرارات بربر في المرحلة الانتقالية، بما ينسجم مع الدستور ومع اهمية تشجيع النشاطات والاستثمارات التي تساعد في الخروج من الاعتماد على النفط فقط، والتي تساهم في زيادة الناتج الوطني الاجمالي وتوفير فرص العمل المطلوبة للعراقيين.

١٠- دراسة التعديلات الدستورية المطلوبة عبر لجان مختصة في السلطات الثلاث، وعبر لجان مختصة تضم متخصصين في القانون والعلوم السياسية لها جارب وابحات في القانون الدستوري لتجاوز العقبات والثغرات التي كشفتها التجربة الماضية، لطرحها على الرأي العام والمرجعيات واستفتاء الشعب العراقي عليها بالتزامن مع الانتخابات المحلية او التشريعية. ويمكن ان تتضمن التعديلات تقليص عدد اعضاء المجلس، وحسم موضوعات القائمة الاكبر، وصلاحيات الحكومات المحلية والاتحادية وبقاء او الغاء مجالس المحافظات، الخ.



١١- عقد مؤتمر اقليمي يضم دول الجوار العراقي هدفه النأي بالعراق عن الصراعات الدولية والاقليمية بما يسمح له بالتهدئة ومنع خطر الحرب عن العراق والمنطقة والاستمرار في محاربة الارهاب الذي يهدد بالعالم اجمع. ويمكن الاستعانة بالامم المتحدة في هذا المجال.

يا أبناء شعبنا الكريم.. بعد ان عبّرنا عن الخطوات التي سننجزها خلال الفترة القصيرة القادمة من امور اساسية تهم حياة المواطنين وتهم البلاد عموماً لا بد من التعليق على بعض الامور. هناك دعوات للتظاهر يوم غد ووزارة الداخلية اصدرت دعوة لكل من يريد التظاهر ان يتقدم بطلب يتضمن ما اشترطه القانون من شروط الإجازة لهذه التظاهرات. وهذا في الحقيقة لحماية المتظاهرين للتعبير عن رأيهم الحر من جهة. وكذلك حماية المجتمع ومصالحه العامة والخاصة التي يجب ان لا تعطل. بالطبع هناك ممارسات لدينا في العراق وفي دول كثيرة قد لا تتطلب الإجازة عندما تكون هذه التظاهرات قد اعتبرت من الأعراف والتقاليد كما كان يحصل عندنا في كل يوم جمعة في ساحة التحرير. وبالتالي نحن نعرف من يقوم بهذه التظاهرات. نعرف حدودها. نعرف شعاراتها. نعرف متى تبدأ. متى تنتهي. وبالتالي تعاملنا دائماً مع هذه التظاهرات بحمايتها وتوفير كافة الظروف المناسبة لها او كما نعمل ايضاً في المناسبات الدينية عندما تجري امثال هذه الفعاليات. فهذا امر يجب ان يفهم ايضاً فالرغبة دائماً هو في حرية التعبير والرأي وفي حرية ممارسة الشعب لحقوقه. لكن ايضاً في حماية المجتمع ومصالحه.

في التظاهرات السابقة سقط عدد كبير من الشهداء والجرحى. والحكومة قامت فوراً بتشكيل لجان تحقيقية ثم جاء خطاب المرجعية الدينية العليا في ١١ تشرين الاول الجاري فقمنا بتشكيل اللجنة التحقيقية العليا والتي كانت برئاسة وزير التخطيط ومشاركة وزراء الداخلية والدفاع والصحة والعدل. اضافة الى ممثلين عن مجلس النواب والمفوضية العليا لحقوق الانسان والطب العدلي وممثل عن مجلس القضاء وجميع الدوائر الامنية والاستخباراتية التي لها علاقة مباشرة



بهذه الاحداث، عملت اللجنة ليل نهار وبكل شفافية وبدون اي نزعة كيدية لإخفاء الحقائق واصدرت نتائجها. ايدها كثيرون وصدرت اعتراضات مختلفة. وهذا امر جيد نقبله. التأييد له مبرراته والاعتراضات لها مبرراتها. لكن هنا يجب التوضيح ان هذه اللجنة هي لجنة تحقيق ادارية وليست لجنة قضائية هي لا تحكم ولا تقرر الامور وانما تطلق آلية بدء التحقيقات من جمع المعلومات وتشخيص ما حصل بكل شفافية لكي تتجمع لديها ادلة عمّا حدث من الأشخاص ومن حيث ما قاموا به من اعمال ثم تقوم بتسليم كل هذا الى القضاء ليستكمل التحقيقات وليقدر المسؤوليات حسب الأسس القانونية التي يعمل وفقها القضاء. فعندما يعترض البعض ان في هذه اللجنة لا يوجد قضاة. هذا امر غير مسموح به فاللجان التحقيقية الادارية لا وجود للقضاة فيها. القضاة موجودون في اللجان القضائية التي استلمت الملف الآن. كذلك قد ينتقد البعض ان هنالك معلومات او اتهامات او تحديد جهات خلف التظاهرات او خلف من تصدى لها. هذا كله يتم تداوله في الاوساط وهذا ليس شأن اللجنة. شأن اللجنة هو تأكيد ما تتوصل اليه من معلومات وشهادات ومبررات محددة وليس حسب التقولات والإشاعات والترويجات. ماتم الشهادة به او ماتم اكتشافه من مبررات هذا الامر اكدته اللجنة بكل حيادية وامتنعت عن توصيف او اتهام اي طرف. سواء من جانب المتظاهرين او من جانب القوات او من اي طرف ثالث. بأي شكل هذا متروك للقضاء كي يقرر ما يجب ان يقرره بشأنه.

بعض الأخوة وبعض المواطنين وبعض الجهات استنكرت اجراءات الإعفاء والإحالة الى المحاكم وتذكر ان هذا قد يضعف المؤسسة العسكرية وهذا يعبر ايضا عن سوء فهم. فالحقيقة ان ما اتخذته اللجنة من طلب إعفاء بعض المسؤولين او احالتهم الى القضاء او من التحقيق مع المعتقلين من المتظاهرين الذين عليهم شبهة القيام بعمل جنائي وليس ابداء الرأي او غير ذلك. هذا ليس عقوبة لهؤلاء او إنقاص من مكانتهم وتأريخهم وكفاءتهم و تضحياتهم. بل هو وسيلة لتبرئة انفسهم من جهة. وكذلك حماية للمنصب والدولة والمجتمع ليتسنى معالجة الاسباب التي



ادت لهذه الخسائر وهو امر تقوم به اي لجنة تحقيقية في قضايا كبرى او صغرى من سحب اليد والاحالة الى القضاء ليصدر احكامه النهائية براءة او اذانة. اذا فهم البعض الإعفاء والاحالة اخراجا من الخدمة فهذا منافٍ للحقيقة ولايمثل سوى سوء فهم لدى من استنكر هذا الاجراء. مهمة التحقيق الاداري كما نؤكد ان يفتح السياقات القانونية لا ان يصل للحقائق والاحكام النهائية التي هي مهمة القضاء. على كل حال في مثل هذا الموضوع البعض يستطيع ان يحاسبنا لاننا اتبعنا اسلوب الشفافية واتبعنا الاجراءات القانونية. فهناك شيء يقدم ملموسا محسوسا مكتوبا يستطيعون محاسبتنا عليه. اما نحن في الفترات السابقة في الحقيقة لم يكن هناك ما نستطيع ان نحاسب عليه سوى الإشاعات والاقاويل وما يتردد. فهل جرت لجان تحقيقية جديدة في سقوط الموصل مثلا. في حادثة سبايكر. في حوادث الحويجة والبصرة. ضرب المتظاهرين عام ٢٠١٦. سقوط الرمادي عام ٢٠١٥. غيرها من امور لم نسمع عنها لا حسيسا ولا نجوى. بالتالي بقيت امورا هلامية لم يحقق بها واخرقت الدولة ومؤسساتها والاجراءات الاصولية والقانونية ولم تبين حالة سياقية وقانونية يمكن الاعتماد عليها. لذلك مضت كل تلك الاحداث بدون محاسبة وبدون تصويب وبدون تعديل.

ليس غريبا في مثل العراق حكمته الدكتاتورية والفوضى لفترات طويلة ان الدولة عندما تقوم بإجراء يسير بالاتجاه الصحيح فان بعض العقول القديمة حاكمه على ضوء ثقافتها الخائضة القديمة. هؤلاء لا يرون ان هذه اللجنة كانت اول لجنة منذ عقود تقوم بعمل اصولي ووفق القانون. بل تفتش عن الاخطاء او الهفوات التي لا يخلو منها قرار. هذه الجهات بقيت تفتش عن اخطاء وهفوات كل قرار لا بد ان يتضمن مثلها ولا ترى اصل العمل ولا ترى الأجزاء.

ماكان يجري في النظام السابق لانتكلم عنه لان النظام السابق كان نظاما شموليا دكتاتوريا يقتل من يشاء على الشبهة والظن واحيانا قتل اناسا على احلامهم. اما بعد ٢٠٠٣ حدثت احداث كبرى كما في القتل



الذي مارسه القوات الاجنبية بحق مواطنين ابرياء لانهم اقتربوا من اماكنهم او مواقعهم او في جمعات اعتبروها مشبوهة فتعاملوا معها بالطائرات السمتية.

اخواني اخواتي.. الحكومة الحالية هي اول حكومة تعد منهاجا وزاريا علميا وتقدم برنامجا حكوميا اصوليا قائما على مقومات علمية يسمح للمرة الاولى للحكومة العراقية بمراقبة مؤسساتها ويسمح لمجلس النواب والرأي العام بممارسة رقابته وملاحظاته وتوجيهاته وتصويباته. بالفعل استقبلت الكثير من القوى التقرير ايجابا رغم ملاحظاتها عليه غيرهم تغافلوا عن الاصل والالجاز وتشبثوا بالامور الاخرى يهيجون الآراء والنفوس لنواقص واخفاقات تحيط باي عمل مهما كان. والدعوة لإسقاط الحكومة والدعوة لانتخابات مبكرة و لتعديلات دستورية نقلها بصراحة حق شرعي لاليس فيه وهو ما يجب ان نفتخر به ونطوره من اجل مستقبلنا ومستقبل اجيالنا القادمة وبناء دولة مؤسساتية دستورية. والدستور والقوانين تضمن ذلك ويمكن القيام به وفق الدستور والقوانين النافذة. ستكون الحكومة وانا شخصا مسرورا اذا ماجرى ذلك وفق هذه السياقات. اما الضغط والتصوير للناس ان هذا امر ممكن خارج هذه السياقات فهذه مغامرات دفع العراق ثمنها مرارا. فالبعض من اصحاب العقليات الشمولية يعتقد ان استقالاتي السابقة هي موقف ضعف بينما من يعود لتلك الاستقالات ويقرأها سيجد انها كانت احتجاجا على الاوضاع وتحذيرا مبكرا عن خطورة تراكمها بما سيقود الى الاحداث التي نشهدها اليوم. يؤسفني ان ارى ان كثيرين من كانوا يرفضون دعواتنا للاصلاح بحجة وجود مؤامرات يقفون اليوم على رأس المطالبين باستقالة الحكومة دون ان يحملوا انفسهم مسؤولية دفع الامور الى هذه المستويات من نقص الخدمات والبطالة والفساد واحتكار السلطة وغيرها من امور هي من الشعارات الرئيسية للتظاهرات الحالية.

ان استقالة الحكومة اليوم بدون توفير البديل الدستوري معناه ترك البلاد للفوضى ومعناه احالة الدعوة لانتخابات مبكرة لحكومة تصريف



اعمال لاتستطيع ان تقدم فيه الموازنة ولا التوقيع على مشاريع او اتفاقات جديدة وغيرها من امور. وهذا يسير تماما بالضد من الدعوات للاصلاح وتوفير فرص العمل وحقيق النمو الاقتصادي المطلوب لانتشال العراق من الاعتماد على النفط. فمتى ستجري هذه الانتخابات. وهل ستحسم الانتخابات القادمة مالم تحسمه الانتخابات السابقة وغيرها من تعقيدات لايمكن للشعارات والمطالبات للبعض ان تحققها او ان تختفي خلفها.

بعض من تحمل المسؤولية السابقة ومع كل تقديرنا لهم وللأجازات التي قاموا بها يخرجون اليوم للعلن ليعلموا انهم سلموا البلاد آمنة لكنه لايقول اننا طوّرنا الامن اكثر ونلاحق داعش الذي لم يقض عليه تماما. وان كان ماحدث في الموصل اضعفه كثيرا في كل مكان.فتحنا البوابات. اصبح العراقيون يرتادون الاسواق ويبقون ليلا بكل امان الى ساعات متأخرة من الليل في عموم محافظات العراق. اما التظاهرات فلم تدخر اي من الحكومات السابقة حتى الاخيرة وكلنا يشهد ماعملته تظاهرات ساحات التحرير في بغداد والبصرة من احداث وكانوا يقولون لنا اخرجونا من الصيف. تجاوزوا ازمة البصرة والكهرباء وسنكون بخير. وهذا ما تم بالفعل لكن التظاهرات تفجرت في بغداد بشكل اوسع مما يشير الى ماذكرناه سابقا ان الازمة في البلاد ازمة منظومة وازمة نظام وازمة معادلات قد تغيرت وازمة ان معادلات ٢٠٠٣ لايمكن ان تبقى وقد نبهنا على ذلك ومقالات ومحاضرات يعلم بها القاصي والداني. واليوم نحن اشرنا الى هذا الامر سابقا ونعمل عليه في ظل هذه الحكومة.

الفريق الذي كان يصر على احتكار السلطة والمحاصصة وابقاء رؤوس الفساد والذين كانوا يصرحون قبل يوم من سقوط الموصل ان الاوضاع بخير هم من يزايدون علينا اليوم. اما تسليم البلاد بموازنة فهو مخادعة للجمهور لايقول لها اننا ندفع في موازنة ٢٠١٩ حوالي ١١ ترليون دينار ديون واقساط ديون ولايقول لها ان الحكومة السابقة اوقفت مئات المشاريع بعدم السداد لها والتي سرّحت مئات آلاف العاملين والتي نضطر اليوم لاعادة هذه المشاريع لدفع حوالي ٢٠ بالمائة اضافية نتيجة الاندثار



والعطل. ولاتبين انها لم تستحدث ملاكات جديدة ولافرص عمل حقيقية خارج القطاع العام خلافا لما عملته هذه الحكومة وانتعاش القطاع الزراعي وزراعة حوالي ١٢ مليون دونم وهو اهم برهان ان الحكومة تسير نحو الاعتماد على القطاعات الحقيقية وليس البقاء في اطار الوظيفة والموارد النفطية وارتفاع المديونية. فالجيوش المليونية من العاطلين لم يتراكموا خلال اشهر من عمر الحكومة ولا ان نقص الخدمات وضعف الكهرباء والمجاري والصحة ونقص المدارس والفساد ولا معدلات الفقر التي حسب تقارير وزارة التخطيط تقول انها وصلت الى ٢٠ بالمائة من السكان تقول انها من فعل هذه الحكومة. انها تراكمات. لهذا نقول نحن امام ازمة نظام ومنظومة يجب ان نعمل جميعا على تصويبها وتصحيحها. وان صرخة الشعب العراقي صرخة محقة يجب الاستماع اليها ويجب العمل وفق برامج سليمة لاترقيعية لاوعود كاذبة وانما برامج تستطيع فعلا ان تتقدم بالعراق وفق اسس صحيحة واصولية.

ليكن يوم ٢٥ يوم غد. يوم الشهداء والضحايا وليكن يوم وحدة لجميع العراقيين من مدنيين وعسكريين وليخرج من يريد الخروج للتعبير عن رأيه بطريقة سلمية. سيجدون امامهم اخوانهم من القوات الامنية. يقبلونهم ويحمونهم بصدورهم من اي مندس او مشاغب. اما ما ستقوله التظاهرات فهو حقها لتطالب بكل مايجول بخاطرها بدون اي خطاب للكراهية والطائفية والدعوة للعنف. عدا ذلك كل شيء مقبول مادامت لاتعطل الحياة العامة ولا تتجاوز على الممتلكات الخاصة والعامة.

ان البعض يستغل هذه الاحداث ليس لاغراض سياسية فقط (وهنا تنبيه اخواني). هؤلاء ليسوا لاغراض سياسية بل لاسباب اخرى. لاحظنا ارتفاع الاسعار وبالطبع لهذا الامر اسباب حقيقية بسبب حركة النقل والخرن وهذا امر طبيعي في كل الظروف يحصل مثل هذا الارتفاع. لكن ماهو غير طبيعي ان يستغل البعض الظروف لرفع الاسعار والاحتكار. وهذا سحت وسرقة بسيطة على حساب ارزاق الناس ومن يقوم بذلك سيعرض نفسه للمحاسبة القانونية.



اصدرنا عبر وزارة الداخلية اوامر صارمة بإطلاق سراح جميع المعتقلين بسبب التظاهرات، الا من اقترف جريمة جنائية. وان لا يحاسب انسان على رأيه ومواقفه. كما اصدرنا اوامر صارمة بعدم مهاجمة او تهديد اية فضائية او موقع إعلامي واذا قامت بهذه الاعمال بعض المواقع ببث دعوات تدعو للطائفية والكرهية والعنف والارهاب فان علاج ذلك يتم بالطرق القانونية. وانه لا يحق لاية جماعة من خارج الدولة اعتقال او تهديد الآخرين.

موقفنا اخواني اخواتي.. صارم وواضح في هذا الموضوع وان من يزايدون علينا يعرفون طبيعة الاوضاع في العراق فلقد ورثنا فوضى في اللامؤسسية والكثير من التصرفات من خارج الدولة وهو ماسعينا ونسعى للتخلص منه.

يا أبناء وطننا العزيز.. اصدرنا تعليمات مشددة بان لا يتم اي اعتقال لاي طرف او لاي شخص كان بدون مذكرات قضائية. وان تبلغ وزارة الداخلية فوراً بالاعتقال لتتحمل الدولة مسؤوليتها عن المعتقلين. كما حذرت وزارة الداخلية اية جهة ولاي سبب كان تقوم باحتجاز اي شخص واعتبرت ذلك جريمة يعاقب عليها القانون. وهذا واجب الحكومة في منع الاعتقالات العشوائية. ونؤمن بان رقابة الشعب ومطالباته هي خير مساعد للحكومة وان للشعب الدور الحاسم في تطبيق القانون ومنع اي تجاوز عليه. بما في ذلك حجز المواطنين او تعذيبهم او انتهاك حقوقهم المشروعة.

نحن نشد بقوة على قواتنا المسلحة والقوى الامنية ان تقوم بواجباتها ونعلم انها حصننا ودرعنا في هذا الظرف العصيب وانها ستبقى تحمي الشعب وحمي الوطن وسندعمها بكل اوتينا من قوة. ونحن نقدر تضحياتها ونقدر الاحراجات التي تتسبب لها بسبب هذه الاحداث. هذه القوات صممت لكي تقاتل الاعداء. لكنها اليوم بسبب تخلف الدولة عن بناء قوات كما عملنا اليوم. نحن اليوم اقمنا قوات حفظ القانون



المتخصصة في التعامل مع قوى الحراك الاجتماعي والحراك الشعبي
بمهنية وتكون مزودة بكل المستلزمات اللازمة. اذا زج القوات المسلحة
لمواجهة التظاهرات هو خطأ وخطأ كبير يجب بسرعة ان نبتعد عنه
لان هذه القوات مهمتها مقاتلة العدو ومهمتها ساحات الوغى وحماية
الحدود.

اللهم احفظ شعبنا ووطننا. ومنّ على جميع المصابين بالشفاء
العاجل. وتغمد شهداءنا بواسع رحمتك.
عاش العراق وعاش شعبه المضحى الاصيل.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عادل عبد المهدي

رئيس مجلس الوزراء

القائد العام للقوات المسلحة

٢٤-تشرين الأول-٢٠١٩



المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء